

المحور الأول: مظاهر الجريمة المعلوماتية من خلال النصوص التقليدية الواردة في قانون العقوبات

أولاً: الجريمة المعلوماتية من خلال جرائم الأموال المقررة في قانون العقوبات الجزائري إن ظهور تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها المتعددة أدى إلى بروز مشاكل قانونية جديدة، وتحد جديد لقانون العقوبات لم يتعرض له المشرع الجزائري وبذلك خلق أزمة حقيقية، مما يدفع إلى دراسة لأوضاع القانونية القائمة ومدى وملاءمتها لمواجهة هذه المشاكل، ولما كان القاضي في الواد الجزائرية مقيدا عند نظره في الدعوى العمومية بمبدأ شرعية الجرائم، فإنه لن يستطيع أن يجرم أفعالا لم ينص عليها المشرع حتى ولو كانت أفعالا مستهجنة وعلى مستوى عال من الخطورة الإجرامية.

فما مدى إمكانية استعانة القاضي بقانون العقوبات (التقليدي) لتوفير الحماية للأموال المتمثلة في أموال الإعلام الآلي في ظل النصوص التقليدية؟

ولهذا الغرض ارتأينا تركيز دراستنا على نقطتين أساسيتين وهما:

1- مدى اعتبار المعلوماتية موضوع لجرائم الأموال.

2- مدى خضوع المعلوماتية للنشاط الإجرامي لجرائم الأموال.

1-مدى اعتبار المعلوماتية موضوع لجرائم الأموال:

لتحديد مدى إمكانية إخضاع الاعتداءات الواردة على أموال الإعلام الآلي للنصوص التقليدية لجرائم الأموال وجب علينا التعرض إلى تحليل وتكييف تلك الأموال وفق ما ورد في قانون العقوبات الجزائري وفق العديد من النقاط التي سوف نسردها تبعا.

يقصد بمال الإعلام الآلي الحاسوب بكل مكوناته؛ وهو عبارة عن مجموعة من الكيانات التي تسمح بدخول المعلومات ومعالجتها، وتخزينها واسترجاعها عند الطلب وهو يتكون من الكيان المادي، والكيان المعنوي.

ويضم الكيان المادي؛ الأجهزة المادية المختلفة كجهاز الإدخال، وجهاز الإخراج ووحدات التشغيل المركزية التي يتم من خلالها معالجة المعلومات وتخزينها وإخراجها؛ أما عن الكيان المعنوي فيشمل البرامج المختلفة التي تتحقق من خلالها قيام الحاسب بوظائفها المختلفة بالإضافة إلى المعلومات المطلوب معالجتها بالفعل¹.

فإذا كانت الأجهزة المادية للحواسيب لا تحتاج إلى نصوص خاصة لحمايتها جزائيا إذ تشملها نصوص الجرائم التقليدية، فالأمر يختلف بصدد الكيان المعنوي السالفة الذكر باعتبار أن جرائم الاعتداء على الأموال يشترط بشأنها أن يكون موضوعها شيئا ماديا، وطبيعة الكيان المعنوي ليس كذلك وعليه فالسؤال يطرح حول مدى اعتبار الكيان المعنوي للحاسوب مالا².

والمال هو كل ما يصلح أن يكون محلا للحق ذو القيمة المالية والشيء هو محل الحق، وتقسم الأشياء إلى أشياء مادية وأشياء معنوية، علما بأن الأموال من وجهة النظر التقليدية لا ترد على أشياء معنوية ولهذا كان تعريف المال بصدد جرائم الأموال بأنه " كل شيء مادي يصلح لان يكون محلا حق من الحقوق المالية"³

1 - محمد فتحى عبد الهادي، مقدمة في علم المعلومات، مكتبة غريب، القاهرة، 1984، ص 217.

2 - أمال قارة، الحماية الجزائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2006، ص 55.

3 - أحمد عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، حق الملكية، الجزء الثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1952، ص 09.

ولكن مع التطور ازدادت الأشياء المعنوية عددا وتفوق بعضها من حيث قيمتها على الأشياء المادية، مما استدعى البحث عن معيار آخر غير طبيعة الشيء الذي يرد عليه الحق المالي حتى يمكن إسباغ صفة المال على الشيء المعنوي.

ومن هذه الأشياء المعنوية ذات القيمة الاقتصادية العالية برامج الحاسب الآلي - هذه البرامج تكون عادة مثبتة على دعامة أو حامل-مثل الأقراص أو الشرائط الممغنطة من البلاستيك أو الورق المقوى أو أي مادة أخرى.

والبرنامج المستقل عن دعامته لا جدال في أنه شيء معنوي، وبالتالي لا يصدق عليه وصف المال طبقا للتحديد التقليدي للأموال الذي يشترط أن يكون محله شيئا ماديا، أما إذا سجل البرنامج أو نقش على دعامته فإن تلك الدعامة بما عليها من برامج تصلح لأن تكون محلا لجرائم الأموال على الرغم من أن الدعامة منفصلة عن البرنامج، تعتبر ضئيلة القيمة إذا ما قيست بقيمة البرنامج وعلى الرغم أيضا من أن الاعتداء عليها ليس في غاية في ذاته، وإنما الباعث على ذلك هو البرنامج نفسه لا دعامته ومع ذلك لا تأثير لهذه البواعث في قانون العقوبات⁴.

ويعتبر الاعتداء على الدعامة في هذه الحالة قد وقع على شيء مادي مما يصلح تكيفه حسب النشاط الإجرامي بإحدى جرائم الأموال التي يتطابق نموذجها مع هذا النشاط، أما إذا وقع الاعتداء على البرنامج مستقلا عن دعامته، فإن الأمر يختلف حيث يكون قد وقع على شيء معنوي، الذي يجب أن تثبت له صفة المال أو لا حتى يمكن البحث بعد ذلك في مدى إمكانية وقوع جرائم الأموال عليه.

وقد انقسم في هذا الصدد الفقه إلى اتجاهين رئيسيين وهما:

الاتجاه الفقهي الأول المؤيد لإضفاء وصف المال على البرنامج

حيث يرى هذا الجانب من الفقه؛ أن المعلومات صالحة لأن تكون محلا للاعتداء عليها طالما كانت تعكس الرأي الشخصي لصاحبها ولا تتوقف عند نطاق المعلومات العامة، على أساس أنها صادرة عن صاحبها أي أنها ترتبط بشخصيته وهو الذي فكر فيه، مما يعني أنها من الحقوق اللصيقة بشخصية صاحبها، وهي موضوع هذا الحق بحيث من خصائصها القابلية للانتقال، وهذا يعني أن هناك طرفا آخر يستقبل تلك المعلومات ومن هنا تنشأ علاقات إما بينها وبين صاحبها وأما بين صاحبها والغير، فالمعلومات باعتبارها نتاجا ذهنيا لمن يعطيها شكل المعلومة فهي تعد محور العلاقات مثل تلك التي تنشأ بين المالك وبين ما يملك فيكون له نقلها وإيداعها وحفظها وتأجيرها وبيعها.

ومن أمثلة هذه المعلومات برامج الحاسب الآلي، إذ أن هذه البرامج ترتب حقوقا لصاحبها وتخول له إبرام عقود متعلقة بها مثل الإيجار والبيع والحفظ وأي صورة أخرى من صور الاستغلال، لأن من خصائصها القابلية للانتقال.

كل هذه التصرفات والحقوق هي التي دفعت جانبا من الفقه إلى القول بأن المعلومات مال ليس فقط لوجود علاقة حق استثنائية خاص عليها، وإنما أيضا لأنها تعتبر قيمة اقتصادية، فهي تطرح في السوق للتداول مثلها في ذلك مثل أي سلعة ولها سوق تجاري يخضع لقوانين السوق الاقتصادية.

4 - علي عبد الله القهوجي، الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص7.

وإذا كان الفقه التقليدي قد استبعد المعلومات من طائفة الأموال على أساس أنها غير مادية مما أدى إلى عدم الاعتراف لها بصفة المال، فإن الفقه الحديث يرى على العكس أن المعيار في اعتبار الشيء مالا ليس على أساس ماله من كيان مادي وإنما على أساس قيمته الاقتصادية، وأن القانون الذي يرفض إصباح صفة المال على شيء له قيمة اقتصادية هو بلا جدال قانون ينفصل تماما عن الواقع⁵.

ومادامت البرامج في جوهرها معلومات معالجة بطريقة ما ولها قيمة اقتصادية، فإنه يجب معاملتها على أنها مال⁶ وما يؤكد هذا المعنى أن المشرع الحديث يعترف لصاحب هذه المعلومات بما يطلق عليه الحق في الملكية الفكرية، ولولا أن المعلومات ما كانت مالا ما كان المشرع ليستطيع التسليم لها بهذا الحق، وإن كانت طبيعة هذه الملكية محل جدل فقهي⁷، فإنها على كل حال نوع من أنواع الملكية أو الحق الذي يمنح لصاحبه الحق في احتكار استغلال ذلك المال غير المادي -المعلومات- والتي منها برامج الحاسب الآلي.

الاتجاه الفقهي الثانی المعارض لإضفاء وصف المال على البرنامج

أما الجانب الآخر من الفقه فإنه يرى عدم صلاحية المعلومات لأن تكون محلا للاعتداء عليها، وهذا ما ذهب إليه جانب من الفقه في فرنسا باعتبار أن المعلومة في حالتها المجردة والفكرة في حد ذاتها لا تقبل التملك والاستئثار، وأن تداولها والانتفاع بها من حق الكافة دون تمييز ومن ثم لا يمكن أن تكون محلا للملكية الفكرية⁸.

ويفرق البعض الآخر بين المعلومات والبيانات التي تمت معالجتها إلكترونياً؛ فيرون أن الأولى باعتبار أن عنصرها الأساسي هو الدلالة لا الدعامة التي تجسدها، لها طبيعة غير مادية ولا سبيل من ثم إلى اختلاسها، أما البيانات التي تمت معالجتها إلكترونياً فتتحدد في كيان مادي يتمثل في نبضات أو إشارات ممغنطة يمكن تخزينها على وسائط معينة ونقلها واستغلالها وإعادة إنتاجها، فضلا عن إمكانية تقديرها كمياً وقياسها، فهي إذن ليست شيئاً معنوياً كالحقوق والآراء والأفكار بل شيئاً له في العالم الخارجي المحسوس وجود مادي، ووفقاً لهذا الرأي فإن المعلومات إذا لم تعالج ألياً عن طريق الحاسب لا تعتبر من قبيل الأموال الخاضعة للحماية الجزائية، باعتبار أن هذه المعالجة تتم في صورة نبضات إلكترونية مما يمكن القول أنه بفضل عملية المعالجة تلك تتحول من أموال معنوية إلى أموال مادية، الأمر الذي يخضعها للنصوص التقليدية لجرائم الأموال، ويأخذ نفس حكمها البيانات المخزنة سواء في برامج الحاسب أو في ذاكرته وبالتالي تأخذ برامج وبيانات الحاسب حكم الأموال وبالتالي تتمتع بالحماية الجزائية المقررة لها.

إن اعتبار المعلومات مالا قابلاً للتملك أو الاستغلال كما سبق الإشارة إليه يؤدي إلى خضوعها لحماية قانون العقوبات، والتي تتمثل في ضرورة أن يكون المال موضوع جرائم الاعتداء على الأموال شيئاً منقولاً مملوكاً للغير، فإنه يمكن إصباح حماية النصوص التقليدية عليه وذلك على أساس أن هذه النصوص جاءت عامة ولم يشترط أن تقع جرائم الأموال على منقول مادي؛ وعليه يكون من المتصور أن تقع هذه الجرائم على مجال غير مادي طالما اعترف لها

5 - أمال قارة، المرجع السابق، ص 18.

6 - أمال قارة، المرجع السابق، ص 18.

7 - عبد الرشيد مأمون، الحق الأدبي للمؤلف، النظرية العامة وتطبيقاتها، دار النهضة العربية، القاهرة 1978، ص 23.

8 - هشام فريد رستم، قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات، مكتبة الآلات الكاتبة، أسبوط، طبعة 1995، ص 256-257.

بصفة المال وقابليته للتملك. وقد سايرت هذا الاتجاه محكمة النقض الفرنسية في العديد من أحكامها⁹.

2- مدى اعتبار البرنامج مالا بصدده جريمة السرقة:

ذكرنا في النقطة السابقة، أن برامج الحاسوب الآلي وفقا للفقهاء الراجح ينطبق عليها وصف المال فإذا كانت المعلومات شيئا منقولاً لا مملوكاً للغير إلا أنها شيء غير مادي فهل تدخل البرامج استناداً إلى هذه الصفة تحت مفهوم الشيء الذي يصلح محلاً لجرائم الأموال؟ وطبقاً للمادة 350 من قانون العقوبات الجزائري فإن "كل من اختلس شيئاً غير مملوك له يعد سارقاً"؛ والملاحظ على هذا النص أنه لم يشترط صراحة ضرورة أن يكون المال موضوع الجريمة مادياً، مما يجعل وقوع جريمة السرقة على مال معنوي أمراً لا يصطدم بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

يجد هذا الرأي تسويغاً؛ في أن الشيء وهو محل السرقة حسبما يصفه التشريع الجزائري لا يقتصر لورود لفظه بغير نعت أو تخصيص على الأشياء المادية المجسمة فحسب، بل يشمل الأشياء غير المادية كذلك وهذا التفسير الراجح فقهاً، ولكن يبقى اعتبار البرنامج كمحل للسرقة غير قطعي ومن باب الإمكان لا غير.

3- مدى اعتبار برامج الحاسب الآلي محل لجريمة النصب:

طبقاً للمادة 372 من قانون العقوبات الجزائري فإن "كل من توصل إلى استلام أو تلقي أموال أو منقولات أو سندات أو تصرفات أو أوراق مالية وعود أو مخالصات أو إبراء من التزامات أو إلى الحصول على أي منها أو شرع في ذلك وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها أو الشروع فيه إما باستعمال أسماء أو صفات كاذبة أو سلطة خيالية أو اعتماد مالي خيالي أو بإحداث الأمل بالفوز بأي شيء أو في وقوع حاد أو أية واقعة أخرى وهمية أو الخشية من وقوع شيء منها يعاقب بالحبس من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر وبغرامة من 500 إلى 20000 دج".

ونستنتج من النص السالف الذكر، بأنه ليس كل شيء مادي ومنقول يصلح أن يكون محلاً لجريمة النصب بل يجب أن يكون ضمن الأشياء التي عدتها المادة 372 على سبيل الحصر. وتجدر الإشارة إلى أن النص على المنقول ورد دون تحديد لطبيعته ودون أن يقيدته المشرع بأن يكون مادياً، مما يسمح بتفسير هذا النص على نحو يسمح بدخول برامج الحاسب ضمن الأشياء التي تقع عليها جريمة النصب، إلا أنه حتى وإن أخذنا بهذا التفسير نصطدم بعدم وجود نشاط مادي ملموس يحصل به التسليم والاستلام، وحتى على فرض أن التسليم قد تم فإن المجني عليه لا يحرم من حيازة البرنامج والبيانات التي تبقى تحت سيطرته التامة.

4- مدى اعتبار البرنامج كمحل لجريمة خيانة الأمانة:

عملاً بنص المادة 376 من قانون العقوبات الجزائري الذي نص على أنه "كل من اختلس أو بدد بسوء نية أوراقاً تجارية أو نقوداً أو بضائع أو أوراقاً مالية أو مخالصات أو أية محررات أخرى تتضمن أو تثبت التزاماً أو إبراءً لم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الإجازة أو الوديعة أو الوكالة أو الرهن أو عارية الاستعمال أو لأداء عمل بأجر أو بغير أجر بشرط ردها أو تقديمها أو لاستعمالها أو لاستخدامها في عمل معين وذلك إضراراً بمالكها أو واضعي اليد عليها أو حائزها يعد مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة...."؛ فإنه يستنتج أن الاختلاس يقع على مال منقول

9 - علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص 23.

سلم إلى الجاني بمقتضى عقد من عقود الأمانة، وعليه لا تقع جريمة خيانة الأمانة على غير المنقولات المادية.

وقد حددت نفس المادة الأشياء التي تصلح محلا لهذه الجريمة والتي هي على سبيل الحصر: الأوراق التجارية، النقود، البضائع، الأوراق المالية، مخالصات، المحررات التي تتضمن أو تثبت التزاما أو ابراء، وعليه فإن إخضاع الاعتداءات الواردة على المال المعلوماتي إلى نصوص خيانة الأمانة يثير بعض المشاكل القانونية، نظرا للطبيعة غير المادية للقيم في حقل الجريمة المعلوماتية.

والحل الوحيد هو الاقتداء بما أخذ به القضاء الفرنسي باعتباره بعض القيم في المجال المعلوماتي من قبيل (البضائع) أي التوسع في مفهوم البضاعة، وعليه فإن تطبيق نصوص خيانة الأمانة في مجال المعلوماتية يكون في نطاق محدود ومن باب الإمكان لا غير.

5-مدى اعتبار البرنامج كمحل لجريمة الإلتلاف:

لقد نص في المادة 407 من قانون العقوبات الجزائري على أنه "كل من خرب أو اتلف عمدا أموال الغير المنصوص عليها في المادة 396 بأية وسيلة أخرى كليا أو جزئيا يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 5000 دج". كما تنص المادة 412 من قانون العقوبات الجزائري في أن "كل من اتلف عمدا بضائع أو مواد أو محركات أو أجهزة أيا كانت مستعملة في الصناعة وذلك بواسطة مواد من شأنها الإلتلاف أو بأية وسيلة أخرى يعاقب بالحبس من 3 أشهر إلى 3 سنوات وبغرامة من 500 دج إلى 5000 دج". وبالرجوع إلى النص الأخير نجده قد حددت الأشياء الخاضعة للإلتلاف وبالتالي فإنها تشمل المكونات المادية للحاسوب سواء بوصفها أجهزة أو بضائع، كما أن الكيان المنطقي يمكن أن يخضع لهذا النص التجريمي باعتباره مالا بالنظر لما له من قيمة اقتصادية.

ثانيا: مدى خضوع المعلوماتية للسلوك الإجرامي لجرائم الأموال

المطروح للبحث هو مدى خضوع برامج الحاسب الآلي أو المعلومات بصفة عامة للسلوك الإجرامي الذي يتحقق به الركن المادي في جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة والإلتلاف.

1-مدى خضوع المعلوماتية السلوك الإجرامي في جريمة السرقة

بالنسبة السلوك الإجرامي المكون لجريمة السرقة وهو الاختلاس وبتطبيقه على برامج الحاسب الآلي أو المعلومات المعالجة بصفة عامة، نلاحظ أن الجاني وإن كان يدخل في ذمته ما استولى عليه من برامج إلا أنه في نفس الوقت لم يخرج هذه البرامج من ذمة صاحبها الشرعي، إذ تظل رغم مباشرة أفعال الاختلاس عليها تحت سيطرة هذا الأخير دون انتقاص من محتواها، كما يلاحظ إن الاستيلاء على البرامج باعتبارها معلومات لا يتصور من الوهلة الأولى إلا على أنه انتقال لهذه المعلومات من ذهن إلى ذهن أو من ذاكرة إلى ذاكرة¹⁰ وهذه عقبة ثانية، ويلاحظ ثالثا أن المعلومات التي تحويها البرامج من طبيعة غير المادية أي أنها شيء معنوي فكيف يتصور أن يرد فعل الاختلاس الذي هو من طبيعة مادية على شيء معنوي وهذه عقبة ثالثة؛ نتيجة لهذه العقبات فليس من السهل بسط أحكام السرقة على برامج الحاسب الآلي وخاصة في الحالات التالية :

¹⁰- علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص 95.

أ/ سرقة المعلومات عن طريق النسخ غير المشروع للبيانات المخزنة إلكترونياً: وذلك عن طريق إعادة إنتاج الوثيقة أو الدعامة التي تحتويها، لمحاولة بسط أحكام السرقة على حالات النسخ غير المشروع يمكننا اعتماد ما توصل إليه الاجتهاد القضائي الفرنسي في هذا الصدد بإعلانه صراحة أن المعلومات التي نسخت أو أعيد إنتاجها هي التي سرقت، كما أنه لم يخرج عن مبدأ الشرعية الجنائية وحافظ على مبدأ مادية الاختلاس، وعلاوة على ذلك فإن إقرار الحكم باختلاسه المعلومات عن طريق إعادة إنتاج المستند الذي يحتويها يحمل في طياته ثروة مستترة ولكنها عميقة لأنها تسمح بالعقاب على إعادة الإنتاج الذي لا يمكن أن يقع تحت طائلة جريمة التقليد .

وتجدر الإشارة إلا أنه لا يجب الخلط بين جريمة سرقة المعلومات عن طريق النسخ غير المشروع وبين جريمة التقليد لأن السرقة تحوي البيانات في ذاتها، بينما تنصب الحماية التي يكفلها المشرع للمصنفات بتجريم تقليدها على طريقة التعبير عن أفكار المؤلف¹¹.

ب/ سرقة وقت الآلة:

يكفيها فقهاء القانون الجنائي على أنها سرقة استعمال، وفي هذه الحالة ليس من السهل بسط أحكام جريمة السرقة على وقت الآلة لأن المشرع الجزائري لا يأخذ بما يسمى سرقة الخدمة، وعليه تتطلب تدخلا تشريعيا على غرار ما فعل المشرع الفرنسي بتجريمه البقاء غير المشروع في نظام المعالجة الآلية للمعطيات، فإذا كانت هذه الجريمة تهدف أساسا إلى حماية نظام المعالجة الآلية للمعطيات بصورة مباشرة إلا أنها تحقق أيضا وبصورة غير مباشرة حماية للمعلومات ذاتها.

ج/ الالتقاط الذهني للبيانات

كأن يقوم شخص بالتقاط معلومات ظهرت على شاشة الحاسب وقام بحفظها و اختزانها في ذاكرته ، هذا المسلك يمكن أن يكون اختلاسا رغم انه لم يرد على ذات مادة المستند وإنما اقتصر الشيء المختلس على مضمون المستند مع بقائه في حيازة صاحبه لان هذا المضمون شيء منقول مملوك للغير منحصر في منفعة المستند كجزء من حق صاحبه في ملكيته ، إلا إن المشرع الجزائري لا يأخذ بسرقة الاستعمال وعليه ضرورة تدخل تشريعي يشمل حالتى الالتقاط الذهني للبيانات وحالة سرقة المعطيات دون استنساخها ودون المساس بسلامتها أو أصالتها¹²

د/ تكيف الالتقاط الهوائي للبيانات المعالجة أو المنقولة إلكترونياً :

من المعلوم أن الطاقة والقوى الطبيعية أو الصناعية تعد من الأموال المنقولة وتصلح لان تكون محلا للسرقة إلا انه لا يمكننا أن نطبق أحكام سرقة الطاقة على الإشعاعات والموجات والنبضات المنبعثة من الحاسب الآلي أثناء تشغيله رغم أنها كهربائيا قابلة للقياس والتقدير الكمي وذات قيمة

13

ولهذا نخلص لعدم وقوع السرقة في الحالات السابقة لان طبيعة البرامج والمعلومات تأبى تحقيق الأخذ أو الاختلاس بمعناه الدقيق المسلم به في جريمة السرقة والذي يعني الاستيلاء على الحيازة

11 - أمال قارة، المرجع السابق، ص 26.

12 - أمال قارة، المرجع السابق، ص 23.

13 - د. هشام رستم ، المرجع السابق ، ص 456 .

الكاملة للشيء بدون رضا مالكة أو حائزه السابق لأنه إذا تصورنا وقوع الاختلاس من خلال النسخ أو التصوير على المعلومات فإن هذه المعلومات الأصلية ذاتها تظل في نفس الوقت كما كانت من قبل تحت سيطرة صاحبها الأصلي ولا تخرج من حيازته ، ولما كان قانون العقوبات الجزائري لا يجرم سرقة الاستعمال بصفة عامة ، فإن المخرج الوحيد لا يكون إلا بتدخل صريح من المشرع، لتفادي الجدل حول سرقة المعلومات وسرقة وقت الآلة أو سرقة استعمال الأصل وتحقق حماية مباشرة للبرامج والمعلومات .

➤ **مدى خضوع برامج الحاسب الآلي للنشاط الإجرامي في جرائم النصب وخيانة الأمانة والإتلاف :**

أ / بتطبيق النشاط الإجرامي لجريمة النصب في المجال المعلوماتي :

نجد أن لجوء الجاني إلى إحدى الطرق الاحتيالية وحمل المجني عليه على تسليمه دعامة مادية مثبتا عليها احد البرامج ثم استيلاء الجاني عليها فان النشاط الإجرامي في جريمة النصب يتحقق . لكن هل من المتصور أن يتحقق النشاط الإجرامي لجريمة النصب من خلال الطرق الاحتيالية التي يلجأ إليها الجاني والتي يترتب عليها وقوع المجني عليه في غلط يدفعه إلى أن ينقل إليه شفوياً أي عن طريق القول محتويات برنامج الذي يلتقطه الجاني ويحفظه في ذاكرته ؟ هل النقل من خلال القول يعادل التسليم بناء على غلط منصوص عليه في م 376 من قانون العقوبات؟ وهل التقاط أو سماع الجاني للمعلومات يعادل الاستيلاء ؟

لا يوجد نشاط مادي يتحقق به التسليم والاستلام في جريمة النصب ، وحتى لو فرضنا جدلاً إمكانية وقوع التسليم والاستلام، فإنه لن ينتج عن ذلك حرمان المجني عليه من المعلومات التي نقلها بالقول بل تظل تحت سيطرة من نقلها وفي حوزته وهو أمر وان كان يتفق وطبيعة البرامج والمعلومات إلا انه لا يتفق وطبيعة النشاط الإجرامي في جريمة النصب وهذا يعني عدم صلاحية البرامج للخضوع للنشاط الإجرامي في جريمة النصب .

ب / بتطبيق النشاط الإجرامي لجريمة خيانة الأمانة في المجال المعلوماتي :

نجد انه تطبيق نسبي فلا جدال في وقوع جريمة خيانة الأمانة بالنسبة للدعامة المثبتة عليها البرامج والمعلومات وذلك في الحالة التي يقوم فيها الأمين بنسخ البرنامج لحسابه الخاص متجاوزاً الاتفاق الذي يربطه بصاحب البرنامج إذ يتحقق بهذا النسخ فعل الاستعمال والذي يقصد به استخدام الأمين للمال استخداماً يستنزف قيمته كلها أو بعضها مع بقاء مادته على حالها إلا انه من الصعب القول بقيام جريمة خيانة الأمانة في حالة البرامج والمعلومات المستقلة عن الدعامة وذلك لعدم إمكانية قيام النشاط الإجرامي للجريمة ألا وهو التسليم بناء على عقد من عقود الأمانة لعدم وجود نشاط مادي مجسم يتحقق به فعل الاستلام، مما يحول دون صلاحية البرامج والمعلومات للخضوع للنشاط الإجرامي في جريمة خيانة الأمانة¹⁴.

ج/ بتطبيق النشاط الإجرامي لجريمة الإتلاف في المجال المعلوماتي :

نجد أن المشرع الجزائري لم يقيد النشاط الإجرامي في جريمة الإتلاف بوسيلة معينة إذ هي من الجرائم ذات القالب الحر ولهذا لا يوجد ما يحول دون وقوع جريمة الإتلاف على برامج الحاسب الآلي خاصة وان المشرع الجزائري لم يحدد طريقة بعينها لوقوع الجريمة ولم يحدد نتيجة وحيدة محددة لقيامها، فإنه من المتصور أن يتجه الجاني بنشاطه الإجرامي إلى البرنامج والدعامة

المسجل عليهما معا ، أو إلى البرنامج فقط دون الدعامة، وقد تقع الجريمة عن طريق الاتصال المباشر بالجهاز كما قد تقع من خلال الاتصال عن بعد .
وعليه فان جريمة الإلتلاف المنصوص عليها في قانون العقوبات تحقق حماية جنائية كاملة لبرامج الحاسب على خلاف باقي جرائم الأموال التي توفر حماية نسبية فقط.